

WIPO/ACE/18/31

الأصل: بالإنكليزية

التاريخ: 20 أبريل 2026

اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ

الدورة الثامنة عشرة

جنيف، من 2 إلى 4 يونيو 2026

إرشادات متعلقة بالتحقيقات الجنائية في انتهاكات حقوق الملكية الصناعية: النموذج الإيطالي

وثيقة أعدها السيد ماركو موسوميسي، مسؤول إدارة البرامج، معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة (UNICRI)¹

ملخص

تعرض هذه الوثيقة نتائج مشروع قاده مكتب البراءات والعلامات التجارية الإيطالي ونفذه معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة. كان الهدف الرئيسي للمشروع هو توفير أدوات عملية للمسؤولين عن الإنفاذ الذين يحققون في جرائم الملكية الفكرية في إيطاليا، بما في ذلك معلومات عن تقنيات التحقيق والاستراتيجيات والأدوات التي يمكن استخدامها للتحقيق في الانتهاكات الجنائية لحقوق الملكية الصناعية. وقد تُرجمت هذه الأدوات لاحقاً إلى مبادئ توجيهية للتحقيق تغطي بيوع المنتجات التي تنتهك حقوق الملكية الفكرية المعروضة عبر الإنترنت وفي المتاجر. وفيما يتعلق بمراحل التحقيق، تغطي المبادئ التوجيهية عدة مواضيع، مثل التحقيق في المعاملات المالية، بما في ذلك تلك التي تتم بواسطة العملات المشفرة، وطرق التسليم، والمبيعات عبر وسائل التواصل الاجتماعي والمواقع الإلكترونية ومنصات التجارة الإلكترونية. تم تكييف المبادئ التوجيهية بالكامل مع الإطار القانوني والإجرائي الإيطالي وتشمل إرشادات بشأن الإجراءات والمتطلبات التي يتعين على المحققين اتباعها عند استخدام تقنيات تحقيق معينة أو عند التعاون مع جهات من القطاع الخاص لأغراض التحقيق. ثم تستعرض الوثيقة كيف يمكن تكرار هذا المشروع في بلدان أخرى.

¹ الآراء الواردة في هذه الوثيقة هي آراء المؤلف ولا تعبر بالضرورة عن آراء الأمانة العامة أو الدول الأعضاء في الويبو.

أولاً. نظرة عامة

1. على مدى 18 شهراً من يوليو 2024 إلى ديسمبر 2025، تولى مكتب البراءات والعلامات التجارية الإيطالي، التابع للمديرية العامة للملكية الصناعية بوزارة المشاريع والصناعة الإيطالية (MIMIT)، زمام مشروع يهدف إلى تعزيز التطبيق المنهجي في إيطاليا لأفضل الممارسات في مجال التحقيقات المتعلقة بجرائم الملكية الفكرية، لا سيما في الحالات التي يلعب فيها العنصر التكنولوجي دوراً رئيسياً في كل من الانتهاك والإنفاذ.
2. استلهم المشروع من "دليل انتهاكات حقوق الملكية الفكرية" الذي أنشأه مكتب الملكية الفكرية للاتحاد الأوروبي وصاغه مركز الأمم المتحدة الدولي للبحوث الجنائية (UNICRI) في إطار "المنصة الأوروبية متعدد التخصصات لمكافحة التهديدات الإجرامية" (EMPACT) خلال فترة السنتين 2022-2023.
3. ولضمان اتباع نهج عملي، ركزت أنشطة المشروع على توفير أدوات يمكن لمسؤولي إنفاذ القانون استخدامها تتمثل في مجموعات متنوعة من المبادئ التوجيهية للتحقيق. وتهدف المبادئ التوجيهية إلى دعم المحققين من خلال تسليط الضوء على كيفية تطبيق ممارسات التحقيق الجيدة في مجال جرائم الملكية الفكرية عملياً، والإشارة إلى استراتيجيات وتقنيات التحقيق المتاحة في المجالات المالية والرقمية والمادية، وعرض الإجراءات الجنائية والمتطلبات القانونية التي يجب احترامها عند تطبيق هذه التقنيات.
4. وقد تمت صياغة المبادئ التوجيهية، التي تركز على حقوق الملكية الصناعية، بدعم من مجموعة خبراء تضم ممثلين عن وكالات الإنفاذ العاملة في إيطاليا ووزارة المشاريع والصناعة الإيطالية (MIMIT). وتتناول كل مجموعة من المبادئ التوجيهية أسلوب عمل إجرائي معين وتحتوي على إرشادات بشأن كيفية إعداد التحقيق وإجرائه. وفيما يتعلق باستخدام التكنولوجيا وسوء استخدامها، تتضمن كل مجموعة من المبادئ التوجيهية معلومات يمكن أن يطبقها مسؤولو إنفاذ القانون والسلطة القضائية بسهولة فيما يتعلق بإساءة استخدام المجرمين للتكنولوجيا في جرائم الملكية الفكرية، وتقنيات التحقيق ذات الصلة، بما في ذلك التقنيات التي تستند بدورها إلى استخدام التكنولوجيا.
5. في المجموع، تم وضع خمس مجموعات من المبادئ التوجيهية المتعلقة بالتحقيق، تركز ثلاث منها على إساءة استخدام الإنترنت لارتكاب جرائم الملكية الفكرية (الانتهاك عبر الإنترنت) واثنان منها مخصصتان للمبيعات من قبل تجار الجملة والتجزئة (الانتهاك خارج الإنترنت). تتضمن المبادئ التوجيهية المتعلقة بالانتهاك خارج الإنترنت أيضًا عنصرًا يتعلق بالإنترنت لأن نفس الجهات الفاعلة خارج الإنترنت يمكنها البيع عبرها. ومع ذلك، يُشار في هذه الحالات بشكل أساسي إلى المبادئ التوجيهية المتعلقة بالإنترنت، ومسؤولو الإنفاذ مدعوون لقراءتها. وتتوفر كل مجموعة من المبادئ التوجيهية للتحقيق في نسختين: واحدة لفائدة جهات الإنفاذ والأخرى للمدعين العامين. وتُستكمل المبادئ التوجيهية بـ 10 وثائق معلومات مفصلة، توفر المزيد من المعلومات حول مواضيع محددة لمن يرغبون في الحصول على فهم أكثر تفصيلاً لأساليب محددة للتحقيق.

ثانياً. وضع المبادئ التوجيهية وإطلاقها

6. كان أحد العناصر الرئيسية لنجاح المشروع هو إنشاء فريق خبراء لتسهيل تبادل الخبرات. وقد ساهم فريق الخبراء بشكل كبير في النجاح الذي حققته أنشطة المشروع من خلال ضمان أن تعكس المبادئ التوجيهية التي وضعها معهد الأمم المتحدة لبحوث الجريمة والعدالة (UNICRI) الصعوبات التي يواجهها المحققون في عملهم اليومي، ومن خلال توفير معلومات حول بعض المفاهيم الأساسية، مثل قابلية تطبيق تقنيات تحقيق معينة في إيطاليا، وأي تقنيات تحقيق تتطلب إذنًا قضائيًا، وكيفية الحصول على هذا الإذن.
7. بالإضافة إلى مسؤولي وزارة المشاريع والصناعة الإيطالية، ضم فريق الخبراء ممثلين عن وكالات الإنفاذ التالية: وكالة الجمارك الإيطالية؛ وفرع من قوات الشرطة العسكرية (the Italian Carabinieri)؛ وجهاز الحرس المالي الإيطالي (the Italian Guardia di Finanza) (وهو وكالة إنفاذ تعمل تحت إشراف وزارة الاقتصاد والمالية)؛ وشرطة البريد والأمن السيبراني الإيطالية؛ ودائرة التحليل الجنائي الإيطالية التابعة لوزارة الداخلية؛ والشرطة البلدية في ميلانو وفينيسيا.

محتوى المبادئ التوجيهية

8. تتضمن المبادئ التوجيهية نصائح عملية لوكالات الإنفاذ بشأن بدء التحقيقات ومتابعتها في حالات بيع المنتجات المقلدة عبر الإنترنت أو عن طريق تجار الجملة أو تجار التجزئة. فيما يتعلق بالمبيعات عبر الإنترنت، هناك ثلاث مجموعات من المبادئ التوجيهية مخصصة، على التوالي، لما يلي: المبيعات التي تتم عبر وسائل التواصل الاجتماعي؛ والمبيعات التي تتم عبر المواقع الإلكترونية؛ والمبيعات التي تتم عبر منصات التجارة الإلكترونية. وهي مترابطة لتغطي، على سبيل المثال، الحالات التي يتم فيها الترويج لمنهج مقلد عبر مجموعة على وسائل التواصل الاجتماعي، لكن البيع يتم عبر قناة مختلفة، مثل موقع إلكتروني محدد، أو منصة تجارة إلكترونية، أو متجر فعلي، أو ببساطة مكان لقاء.

9. تقترح كل مجموعة من المبادئ التوجيهية نهجاً تحقيقياً يأخذ في الاعتبار نقاط انطلاق تحقيق مختلفة: شكوى مقدمة من صاحب الحقوق، أو شكوى من مستهلك، أو تفتيش ومراقبة من قبل الشرطة أو الجمارك. قد تختلف المعلومات المتاحة للمحققين اختلافاً جوهرياً اعتماداً على الطريقة التي يتم بها بدء التحقيق، وتمنح المبادئ التوجيهية أقصى قدر من المرونة للمحققين فيما يتعلق بالأقسام التي يجب الرجوع إليها وبالترتيب الذي يجب اتباعه. على سبيل المثال، قد يبدأ التحقيق بمراقبة إحدى مجموعات وسائل التواصل الاجتماعي ثم يتفرع تدريجياً لتحديد الصلات مع مجموعات أو مواقع إلكترونية أخرى، وتحديد هوية المسؤولين عن المجموعة، والتحقيق في أساليب البيع والدفع والتسليم. وبالمثل، يمكن أن يوفر التحقيق الذي يبدأ نتيجة لشكوى مقدمة من صاحب الحق أو المستهلك معلومات عن أدوات الدفع وطرق تسليم المنتج، والتي تشكل في هذه الحالة أساس التحقيق بأكمله، لتصل إلى مدير الموقع الإلكتروني الذي باع المنتج، أو متجر إلكتروني يعمل على منصة للتجارة الإلكترونية، أو مدير مجموعة على وسائل التواصل الاجتماعي مسؤول عن الجريمة.

10. توجد عدة مسارات تحقيقية يمكن لوكالات الإنفاذ اتباعها. تمت صياغة المبادئ التوجيهية بحيث ترشد المستخدمين إلى الأجزاء ذات الصلة بتحقيقاتهم. تشير سلسلة من الروابط التشعبية في النص القراء إلى كل قسم محدد يحتاجون إلى الرجوع إليه. بهدف التأكد من المرونة وسهولة الاستخدام، تحتوي الأجزاء المختلفة من المبادئ التوجيهية أيضاً على إحالات إلى أجزاء أخرى من خلال روابط تشعبية إضافية، توجه المحققين نحو مراحل أخرى من التحقيق قد تكون ذات صلة بتعميق فهمهم للقضية. والهدف هو تشجيع القراء على إجراء تحقيقات متعمقة، حيثما أمكن ذلك، مع ضمان أن تظل المبادئ التوجيهية سهلة الاستخدام.

11. وتتضمن المبادئ التوجيهية لكل مرحلة من مراحل التحقيق إرشادات تفصيلية حول الإجراءات المختلفة التي يمكن أن تتخذها سلطات إنفاذ القانون، والنتائج المتوقعة من كل إجراء، وأهميتها لمواصلة التحقيق و/أو فتح مسارات جديدة للبحث. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى ظهور عنصرين رئيسيين خلال المشاورات مع فريق الخبراء، وقد أدرجهما معهد الأمم المتحدة لبحوث الجريمة والعدالة لاحقاً في المبادئ التوجيهية. أولاً، ميز الخبراء بين أنشطة وتقنيات التحقيق التي يمكن للشرطة استخدامها بشكل مستقل، من جهة، وتلك التي تتطلب إذنًا من السلطات القضائية، من جهة أخرى. ثانياً، شدد الخبراء على ضرورة تقديم وصف موجز للإجراء الذي يجب اتباعه لطلب هذا الإذن. وقد اعتُبرت هذه العناصر أساسية لتزويد المحققين بوثيقة مرجعية تكون مكتملة قدر الإمكان، بما في ذلك فيما يتعلق بالامتثال للإجراءات.

ب. وثائق المعلومات التفصيلية

12. تُستكمل المبادئ التوجيهية بسلسلة من وثائق المعلومات التفصيلية، التي لا يقتصر استخدامها على مجموعات محددة من المبادئ التوجيهية، حيث صيغت لتقديم معلومات شاملة حول مواضيع ذات أهمية واسعة النطاق. وتوفر هذه الوثائق معلومات تقنية عن مختلف المفاهيم التي ينبغي أن يكون المحققون على دراية بها من أجل إجراء مرحلة التحقيق بشكل أفضل؛ وهي شرط أساسي للاستخدام الفعال للمبادئ التوجيهية. وهي تغطي مواضيع مثل التحقيق في أسماء المستخدمين وعناوين بروتوكول الإنترنت والمواقع الجغرافية وبيانات WHOIS واستضافة المواقع؛ وإجراء التحقيقات عبر الإنترنت؛ وأدوات التحقيق الخاصة بوسائل التواصل الاجتماعي؛ والتحقيقات المتعلقة بالعملات المشفرة.

13. كما صيغت وثائق معلومات متعمقة محددة لمجموعتي المبادئ التوجيهية للتحقيق المخصصة لبيع السلع المقلدة في المتاجر من قبل تجار الجملة والتجزئة. في هذه الحالة، تشمل الموضوعات التي تمت تغطيتها مبادرة التحقيق التي تقوم بها الشرطة القضائية؛ وتقنيات جمع الأدلة ودور التحفظ على الأدلة في مجال جرائم الملكية الفكرية؛ والحصول على سجلات المكالمات والاتصالات السلكية واللاسلكية، والتنصت على المكالمات، والمراقبة بالفيديو.

14. وترد إشارات إلى محتوى وثائق المعلومات المتعمقة هذه في المبادئ التوجيهية، سواء في بداية كل مجموعة من المبادئ التوجيهية أو في متن النص، حيثما يقتضي الأمر.

ج. اختبار المبادئ التوجيهية ونشرها

15. اختبرت الشرطة الإيطالية للبريد والأمن السيبراني المجموعات الثلاث من المبادئ التوجيهية للتحقيق المخصصة لبيع المنتجات المقلدة عبر الإنترنت لمدة ثلاثة أشهر. وبعد مرحلة الاختبار، تبين أنه لا حاجة لإجراء أي تعديلات.

16. أطلقت وزارة المشاريع والصناعة الإيطالية المبادئ التوجيهية رسمياً في 21 أكتوبر 2025، بالتزامن مع أسبوع مكافحة التزييف 2025، في فعالية مخصصة لنظام إنفاذ الملكية الفكرية الإيطالي والدور المحتمل للمبادئ التوجيهية في تحسين التحقيقات الجنائية في جرائم الملكية الفكرية.

ثالثاً. الخلاصة

17. اعتمدت منهجية هذا المشروع بشكل كبير على التعاون الوثيق مع وكالات الإنفاذ الوطنية، التي اجتمعت في إطار فريق الخبراء الذي دعم المشروع طوال مدته، والذي استشاره معهد الأمم المتحدة لبحوث الجريمة والعدالة (UNICRI) بانتظام. تم تعيين كل عضو في فريق الخبراء من قبل سلطة إنفاذ قانون مختصة بناءً على خبراتهم في التعامل مع جوانب محددة من التحقيق في جرائم الملكية الفكرية، مما سمح لفريق الخبراء بتغطية مجموعة واسعة من الموضوعات التحقيقية الرئيسية، بدءاً من المعاملات المالية وصولاً إلى التحليل الجنائي الرقمي وجمع الأدلة.

18. كما كان لفريق الخبراء دور أساسي في توفير المعلومات حول الإجراءات والمتطلبات اللازمة لاستخدام تقنيات التحقيق المختلفة، مثل طلب المعلومات من مزود خدمة الإنترنت أو وسيط يعمل ضمن النظام البريدي.

19. ويمكن تكرار هذه المنهجية بسهولة في بلدان أخرى، شريطة أن تكون وكالات الإنفاذ الوطنية المعنية ملتزمة ومستعدة للتعاون من خلال توفير المعلومات المطلوبة و/أو التحقق من صحة ما يدرجه منفذو المشروع في المبادئ التوجيهية. وستختلف بالضرورة أي مبادئ توجيهية تُصاغ لدولة عضو ما عن تلك التي تُصاغ لدولة أخرى، حيث سيختلف الشكل والمواضيع الرئيسية التي تختارها السلطات الوطنية، وكذلك الأطر القانونية والإجرائية المعنية. وستسمح الخبرة المكتسبة من مشروع وزارة المشاريع والصناعة الإيطالية لمعهد الأمم المتحدة لبحوث الجريمة والعدالة بالانطلاق من قاعدة معرفية متينة لوضع مبادئ توجيهية للتحقيقات لفائدة بلدان أخرى، بالاعتماد على منهجية أثبتت فعاليتها وسلسلة من المفاهيم المطورة جيداً والتي يمكن تكييفها مع مجموعة من الأطر التشريعية والإجرائية.

[نهاية الوثيقة]